جامعة غريان

بحث بعنوان

دور المفاوضات الدولية في تسوية النزاع العربي الاسرائيلي

د. عبد الستار الهادي الحصن

أستاذ مساعد بكلية القانون والعلوم السياسية

جامعة غريان

Abdasatar.hosn@gu.edu.ly

Abdastar8080@gmail.com

ملخص البحث:

من خلال دور المفاوضات في تسوية النزاعات الدولية، قدمت الدراسة عرضاً شاملاً لمفهوم المفاوضات، كما تعرضت الدراسة لأهم استراتيجيات وتكتيكات التفاوض والمساومة وحتى نتمكن من معرفة حقيقة الدور الذي تقوم به المفاوضات في تسوية النزاعات الدولية كان لابد من دراسة حالة واقعية تمكنت فيها المفاوضات أن تسوي النزاع بين أطرافها، ولعل مفاوضات كامب ديفيد 1978 تقدم نموذجاً فريداً يوضح مدى أهمية المفاوضات في تسوية النزاعات الدولية فالنزاع العربي الإسرائيلي من أطول النزاعات الدولية وأشدها تعقيداً وحساسية، وقد استطاعت مفاوضات كامب ديفيد 1978 أن تسوي النزاع بين أهم طرفين فيه وهم مصر وإسرائيل.

كما تناولت الدراسة قضايا النزاع العربي الإسرائيلي الأخرى والمتمثلة في المسار الأردني الإسرائيلي والذي تم فيه التوصل إلى عقد اتفاق سلام دائم تمثل 1994 في اتفاقية وادي عربة، وتناولت الدراسة تعثر الجانبان السوري واللبناني في التوصل إلى اتفاق سلام دائم مع الجانب الإسرائيلي المتعنت في فرض شروط مجحفة للسلام.

وعلى المسار الفلسطيني الإسرائيلي فلقد كان للمفاوضات دور بارز في التوصل إلى نتائج مرضية للطرفين إلا أن تعنت الجانب الإسرائيلي في الوفاء بالتزاماته حال دون التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع.

Abstract

The study provides a comprehensive overview of the negotiations by focusing on their significance in resolving international conflicts. The study also presented the most important negotiation strategies. To ascertain the actual impact of negotiations in resolving international conflicts, it was important to examine a practical situation where debates successfully resolved the conflict.

The Camp David Accord of 1978 may provide a unique model that illustrates the significance of negotiations in settling international disputes. The Arab-Israeli conflict is one of the longest, most complex and sensitive international conflicts. The Camp David Accord of 1978 was able to settle the conflict between the two most important parties in it, namely Egypt and Israel.

The study also addressed other issues of the Arab-Israeli conflict, namely the Jordanian-Israeli path, in which a permanent peace agreement was reached, represented in the 1994 Wadi Araba Agreement. In addition, the study examined the difficulties encountered by the Syrian and Lebanese parties in achieving a lasting peace accord with the Israeli side, which persistently insisted on imposing unjust terms for peace. As for the Palestinian-Israeli conflict, negotiations were important in achieving good outcomes for both sides. However, the Israeli side's refusal to fulfill its responsibilities hindered a complete resolution of the conflict.

مقدمة:

لقد تضاعفت الحاجة والأهمية للمفاوضات الدولية في العلاقات الدولية عبر مراحل تطورها المختلفة وخاصة في ظل ما يسمى بالنظام الدولي الجديد الذي يستوجب على الدول في المجتمع الدولي أن تحتكم إلى قواعد القانون الدولي وإلى تسوية نزاعاتها بالطرق السلمية وأن يحكم سياستها وسلوكياتها التفاهم والتعاون المشترك والتفاعل السلمي على حساب المواجهة والصراع المسلح نظراً لما يثيره استخدام القوة العسكرية من آثار خطيرة ومدمرة لا تنعكس على الأطراف ذات العلاقة المباشرة بموضوع الصراع فحسب، وإنما يمتد تأثيرها إلى معظم أطراف المجتمع الدولي بصورة أو بأخرى .

وتكتسب دراسة المفاوضات أهمية كبيرة بالنسبة للنزاع العربي الإسرائيلي، فقد كانت آلية التفاوض ولاتزال إحدى الركائز الأساسية في تسوية هذا النزاع ولعل أبرز تلك التسويات وأهمها على الساحة الإقليمية والدولية مفاوضات كامب ديفيد عام 1978م وتوقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية في عام 1979م.

وسيتم تناول مفاوضات كامب ديفيد لعام 1978م باعتبارها تقدم نموذجاً شاملاً لدراسة المفاوضات كما تقدم الدليل على مدى قدرتها وفاعليتها في تسوية النزاعات الدولية، ونظراً لأن النزاع العربي الإسرائيلي يعتبر واحداً من أطول النزاعات الدولية وأكثرها تعقيداً، ومرد ذلك كونه نزاعاً يدور بين طرفين متناقضين إلى حد بعيد في الواقع والأهداف وفي المنطلقات التي وقفت وراء نشأة هذا النزاع وتصاعده، وأيضاً لما يقوم عليه هذا النزاع من تناقض في المصالح والإرادات الإقليمية والدولية معاً ومن توتر دائم بين اطرافه المباشرين مما يؤثر باستمرار في حالتي الحرب والسلم على الصعيدين الإقليمي والدولي معاً، كل ذلك وغيره أضفى على هذا النزاع أهمية كبيرة وطابعاً خاصاً انفرد به عن غيره من الصراعات الدولية المعاصرة.

أولاً: مشكلة البحث:

تطرح هذه الدراسة إشكالية أساسية تتعلق بالدور الذي يمكن أن تقوم به المفاوضات في التعامل مع الأزمات الدولية، وجدوى هذا الدور وما يمكن أن يترتب عليه من نتائج إيجابية يمكن أن تسهم بشكل حقيقي وفعال في إيجاد تسويات حقيقية ودائمة للنزاعات الدولية، ومن خلال تلك الإشكالية العامة يمكن إثارة مجموعة من التساؤلات التي تحاول الدراسة لهذا الموضوع الإجابة عنها:

1- ما هي الشروط اللازمة والمناسبة لانعقاد المفاوضات كآلية لتسوية النزاعات؟

2- هل نجحت مفاوضات كامب ديفيد بين كل من مصر وإسرائيل وبرعاية الولايات المتحدة الأمريكية في تسوية النزاع بينهما؟

3- هل يمكن أن تنجح المفاوضات بين الأطراف العربية الأخرى في تسوية نزاعاتها مع إسرائيل على غرار التسوية المصرية الإسرائيلية؟

ثانياً: فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى اختبار مدى صحة الفرضيات الآتية:

أ_ إن نجاح دبلوماسية المفاوضات في تسوية أي نزاع دولي يرتبط برغبة أطراف الصراع في التفاوض، وهذه الرغبة تحدث عندما تكون هناك مصالح مشتركة لهذه الأطراف تتحقق لها من وراء التفاوض، وحتى تستطيع هذه الأطراف تحقيق مصالحها المشتركة يجب أن يقوم كل طرف من الأطراف المتفاوضة بتقديم تنازلات ملموسة من أجل نجاح المفاوضات والتوصل لاتفاق يسوي النزاع الدائر بينهما.

ب_ إن نشوب حرب أكتوبر 1973 وما ترتب عليها من نتائج مثّلت أحد الدوافع للجوء إلى المفاوضات من أجل تسوية النزاع العربي الإسرائيلي.

ج_ إن استمرار وإمكانية نجاح المفاوضات الحالية مرهوناً بالالتزام بقواعد القانون الدولي وبالشرعية الدولية لإيجاد تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

أ- محاولة تقديم قدر من المعرفة حول المفاوضات الدولية كوسيلة من الوسائل التي تستخدم في تسوية النزاعات بطريقة سلمية.

ب- محاولة التعرف على المشكلات والمعوقات التي يمكن أن تواجه المفاوضات وكذلك على جدواها وفعاليتها في الوصول إلى تسويات سلمية للنزاعات الدولية.

ت- التعرف على الدروس المستفادة من المفاوضات الفعلية التي تمت بخصوص نزاعات دولية كما هو الحال بالنسبة لمفاوضات كامب ديفيد ومفاوضات أوسلو ومدريد وأنابوليس بشأن النزاع العربي الإسرائيلي.

رابعاً: منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل النظم على اعتبار وجود بنية داخلية وإقليمية ودولية تساعد على قبول الاحتكام للمفاوضات كوسيلة سلمية لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي، كما أن أطراف النزاع والوسطاء في التفاوض على قناعة بإمكانية بدء التفاعل والتفاوض من أجل تسوية النزاع، ونتيجة لعملية التفاوض تكون هناك مخرجات تتمثل فيما يمكن تحقيقه من تقدم وما يمكن أن تتمخض عليها المفاوضات والحكم على تلك الاتفاقيات إذا كانت تلبي مطالب أطراف النزاع أو أن تكون هناك مطالب جديدة أو أن تكون هناك تأييدات لنتائج الاتفاقيات المبرمة وهو ما يحقق الهدف الذي من أجله بدأت المفاوضات.

خامساً: الدراسات السابقة:

1-ألفت فرج عبد الشافي، العوامل المؤثرة في السلوك التفاوضي مع التطبيق على السلوك التفاوضي المصري تجاه إسرائيل نوفمبر 1977 – سبتمبر 1978، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية القانون والعلوم السياسية، 1999.

وتركز هذه الدراسة على الظروف والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية كعوامل مؤثرة ودافعة للتفاوض الدولي من أجل تسوية نزاع دولي وبالتالي فهذه الدراسة تهتم بتوضيح تلك العوامل الداخلية والخارجية التي دفعت كلاً من مصر وإسرائيل وحتى الولايات المتحدة الأمريكية

على الرغم من كونها الدولة الراعية للمفاوضات بين طرفي النزاع للاهتمام بعملية التفاوض وإعطائها أولوية خاصة من أجل تسوية النزاع العربي ٱلإسرائيلي ويلاحظ أن هذه الدراسة وبالرغم من أنها تطرقت إلى مختلف قضايا النزاع العربي الإسرائيلي بصفة عامة إلا أنها ركزت بدرجة أساسية على التفاوض بشأن تسوية هذا النزاع على مستوى المسار المصري الإسرائيلي وخصوصاً في ظل رفض أطراف النزاع الأخرى عن المشاركة في أعمال مفاوضات كامب ديفيد.

2-وداد حسين الكلباش، القوة في فض المنازعات الدولية: دراسة حالة لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية على إثر حرب أكتوبر 1973، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا "طرابلس"، مدرسة الدراسات الدولية والاستراتيجية، 2006.

تركز هذه الدراسة على دور حرب أكتوبر 1973، في تحريك الجهود المبذولة من أجل إيجاد تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي، وتركز الدراسة على أنه وبدون استخدام القوة المتمثل في نشوب تلك الحرب لما تصاعدت تلك الجهود ولما تحققت المفاوضات التي جرت بهذا الخصوص من وقف لإطلاق النار وحتى انعقاد مؤتمر كامب ديفيد والذي تم بموجبه اتفاق طرفي النزاع على أن تستعيد مصر كامل سيادتها على شبه جزيرة سيناء وفق ضمانات عدم اعتداء على الجانب الإسرائيلي أو تهديد أمنه، وسيستفيد الباحث من هذه الدراسة طبيعة التجربة المصرية في التفاوض من أجل استعادة الأراضي المحتلة كمقدمة لتناول موضوع التفاوض العام بشأن النزاع العربي الإسرائيلي على مساراته الأخرى (لفلسطيني والسوري واللبناني).

سادساً: تقسيمات الدراسة:

المحور الاول: اتفاقيتي كامب ديفيد. المحور الثاني: مؤتمر مدريد 1991.

المحور الثالث: اتفاقية أوسلو. المحور الرابع: معاهدة وادي عربة.

المحور الخامس: المفاوضات السورية _ الاسرائيلية.

المحور السادس: المفاوضات اللبنانية _ الاسرائيلية.

المحور السابع: مؤتمر أنابوليس.

دور المفاوضات الدولية في تسوية النزاع العربي الإسرائيلي

لقد أمل الكثيرون من المهتمين بحل الصراع العربي الإسرائيلي بما استجد على الساحة الدولية من متغيرات مذهلة، باعتبارها عوامل مساعدة لترك المزيد من عمليات الاسترخاء في العلاقات الدولية، ورغم سيطرة الولايات المتحدة منفردة على العالم، ومبادراتها لطرح مشروع السلام في الشرق الأوسط، فإن أي أمر لم يتغير بشكل فعلي بما يخدم (السلام العادل) ورغم ذلك أعطت الأطراف العربية المزيد من الفرص لإتمام هذه العملية بأقل خسارة ممكنة.

لقد بدأت المفاوضات في كامب ديفيد مروراً بمدريد وأخيراً في أنابوليس وبدأ واضحاً مدى المراوغة الإسرائيلية في المراهنة على متغيرات (أمريكية) وظل المفاوضون الإسرائيليون يسلكون المنهج نفسه، لقد استمرت المفاوضات لسنوات عديدة، وحاولت إسرائيل الاستفادة من كل ظرف لتمديد عمليات التفاوض وفقاً للشروط التي تراها مناسبة لمصلحتها (خليل، 1994 :33).

وفي الواقع وبالرغم من أن إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الآب لم تكن (عادلة) في التعاطي مع الطرفين العربي والإسرائيلي وفقاً لمستوى (الوسيط أو الراعي) إلا أن إدارة كلينتون لم تكن بأحسن حال من سابقتها، وتأتي إدارة جورج بوش الابن في محاولة أخرى لدفع عملية السلام المتعثرة، فكان أخر هذه المحاولات عقد مؤتمر أنابوليس في محاولة أخرى لتسوية النزاع عن طريق المفاوضات المباشرة.

وهنا سوف نعرض إلى هذه الاتفاقيات بالترتيب في محاولة منا لإبراز الدور الكبير الذي تلعبه المفاوضات في تسوية النزاعات كمثال واضح تعتبر اتفاقية كامب ديفيد هي أولى هذه الاتفاقيات ومثال واضح لدور المفاوضات في التسوية السلمية للمنازعات بالرغم من أن مصر خاضت حرب التحرير 1973 إلا أنها لم تجد مفراً من الدخول في مفاوضات مباشرة مع العدو من أجل التسوية السلمية للصراع القائمة بينها وبين العدو الإسرائيلي، وبعدها توالت المفاوضات العربية فكانت اتفاقية وادي عربة والتي تمت فيها التسوية السلمية للصراع الأردني الإسرائيلي، ولم يتبقى إلا المسار الفلسطيني واللبناني والسوري وهذا ما سنتناوله في هذا البحث بعد تناول اتفاقية كامب ديفيد كمثال واضح لهذه التسوية وكمبادرة أولى لدور المفاوضات في تسوية

النزاعات الدولية (خليل، 1994: 24) ورأى الباحث من أجل الالمام بهذه الدراسة يجب تقسيم البحث الى عدة محاور كالاتي:

المحور الأول: اتفاقيتي كامب ديفيد:

وقد تم التوقيع عليها في 1978.9.17 بين الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل الراحل مناحيم بيغن بعد 12 يوماً من المفاوضات في المنتجع الرئاسي كامب ديفيد في ولاية بالندا، وكانت المفاوضات والتوقيع على الاتفاقية تحت إشراف الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، والتي تضمنت (9 مواد) نتج عن هذه الاتفاقية حدوث تغيرات على سياسة العديد من الدول العربية تجاه مصر بسبب ما وصفه البعض بتوقيع السادات على اتفاقية السلام دون المطالبة (بتنازلات) إسرائيلية ودون المطالبة باعتراف إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره (صادق، 1990: 15_16).

وقد تم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من عام 1979 إلى 1989 نتيجة التوقيع على هذه الاتفاقية ومن جهة أخرى حصل الزعيمان مناصفة على جائزة نوبل للسلام عام 1978.

وقع الجانبان في 26 مارس 1979 وعقب محادثات كامب ديفيد على ما سمي معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وكانت المحاور الرئيسية للاتفاقية هي إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات ودية بين مصر وإسرائيل وانسحاب إسرائيل من سيناء التي احتلتها عام 1967 بعد حرب الأيام الستة وتضمنت الاتفاقية أيضاً ضمان عبور السفن الإسرائيلية قناة السويس واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية وتضمنت الاتفاقية أيضاً البدء بمفاوضات لإنشاء منطقة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة والتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 (رمضان، 1992: 80) لقد وضعت الاتفاقية شروطاً على سيادة مصر على سيناء بعد عودتها إليها، حيث وقع السادات على اتفاقية تضع شروطاً قاسية على مدى تحرك الجيش المصري وقواته في سيناء، فاقتصرت مثلاً استخدام المطارات التي يخليها الإسرائيليون قرب العريش وشرم الشيخ على الأغراض المدنية فقد، وتبدأ الاتفاقية الأولى بمقدمة عن السلام وضروراته وشروطه، ثم تعرض الاتفاقية التصور الذي تم التوصل إليه (السلام الدائم في الشرق

الأوسط) وتنص على ضرورة حصول مفاوضات بين الكيان الصهيوني من جهة ومصر والأردن والفلسطينيين من جهة أخرى وتنص الاتفاقية الثانية على التفاوض المباشر بين مصر والكيان الصهيوني من أجل تحقيق الانسحاب من سيناء التي احتلتها إسرائيل في عدوان العام 1967، وتنص الاتفاقية على إقامة علاقات طبيعية بين مصر والكيان الصهيوني بعد المرحلة الأولى من الانسحاب من سيناء، إضافة إلى هاتين الاتفاقيتين، تم التوقيع على عدة اتفاقات سرية تتعلق بالتعاون بين الدول الثلاث (أمريكا، إسرائيل، مصر) في الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية، وتتعلق بالوضع اللبناني وكيفية وقف الحرب الأهلية.

يرى بعض المحللين السياسيين إن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لم تؤدي على الإطلاق إلى تطبيع كامل في العلاقات بين مصر وإسرائيل حتى على المدى البعيد فكانت الاتفاقية تعبيراً غير مباشر عن استحالة فرض الإرادة على الطرف الأخر وكانت علاقات البلدين ولحد الآن تتسم بالبرودة والفتور، لقد كانت الاتفاقية عبارة عن 9 مواد رئيسية منها اتفاقيات حول جيوش الدولتين والوضع العسكري وعلاقات البلدين وجدولة الانسحاب الإسرائيلي وتبادل السفراء (رمضان، 1992: 79) ويرى البعض إنه ولحد هذا اليوم لم ينجح السفراء الإسرائيليون في القاهرة ومنذ عام 1979 في اختراق الحاجز النفسي والاجتماعي والسياسي والثقافي الهائل بين مصر وإسرائيل ولاتزال العديد من القضايا عالقة بين الدولتين ومنها(كامل، 1985: 91). مسألة محاكمة مجرمي الحرب من الجيش الإسرائيلي المتهمين بقضية قتل أسرى من الجيش المصري في حرب أكتوبر والتي جددت مصر مطالبتها بالنظر في القضية عام 2003، وامتناع إسرائيل التوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي، وايضاً مسألة مدينة (أم الرشراش) المصرية والتي لا تزال تحت سيطرة إسرائيل.

المحور الثاني: مؤتمر مدريد 1991:

وهو مؤتمر سلام عقد في مدريد في إسبانيا في نوفمبر 1991، وشمل مفاوضات سلام ثنائية بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان والأردن والفلسطينيين، وكانت محادثات ثنائية تجري بين أطراف النزاع العربية (لبنان، سوريا، الأردن، فلسطين) وإسرائيل، وأخرى متعددة الأطراف تبحث المواضيع التي يتطلب حلها تعاون كل الأطراف.

عقد المؤتمر بمبادرة من الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في أعقاب حرب الخليج، وذلك برعاية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

تم التأكيد أن المؤتمر سيعقد على أساس مبدأ (الأرض مقابل السلام) وقرارات مجلس الأمن 242_ 338_ 425.

سار كل من الأردن والفلسطينيون في المفاوضات على حدة ولكن سوريا ولبنان التزمتا بوحدة مساريهما التفاوضيين، حددت الولايات المتحدة دورها في عملية السلام، كوسيط أمين وكقوة دافعة ووعدت بأنها ستكون قريبة من الأطراف تتدخل عند طلبهم وأنها لن تقبل التعطيل من أي من الأطراف، كما أنها قدمت للأطراف المعنية رسائل دعوة ورسائل تطمينات، وبذلك أعطت نفسها دور أداة كسر الجمود.

أي محاولة إزالة العقبات أمام الأطراف المشاركة في عملية السلام للوصول إلى سقف مشترك تبدأ به المفاوضات، لم توجه رسالة دعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية لحضور مؤتمر مدريد، بل تم توجيهها إلى شخصيات في الأراضي العربية المحتلة للحضور من خلال وفد أردني فلسطيني مشترك بحيث لا يتواجد داخل الوفد فلسطينيون من الشتات أو القدس أو منظمة التحرير الفلسطينية.

وأثار موضوع القدس ووضعها المستقبلي جدلاً حاداً بين الإسرائيليين والفلسطينيين من خلال المطالب التي تقدم بها الطرفان، حيث طالبت إسرائيل بعدم إدراج موضوع القدس على جدول المفاوضات، فيما طالب الطرف الفلسطيني بتحديد وضعها قبل البدء بالمفاوضات في أن تكون عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة المستقبلية، وقد حسمت أمريكا هذا الأمر ظاهرياً بإرجاء مستقبل مدينة القدس للبحث خلال المفاوضات.

وقد عارضت الإدارة الأمريكية في رسالة الضمانات إلى الجانب الفلسطيني النشاط الاستيطاني في المناطق المحتلة عام 1967 الذي يبقى عقبة في طريق السلام، لكن إسرائيل بالرغم من ذلك واصلت سعيها المحموم للاستيطان بشكل واسع في القدس من أجل خلق أمر واقع جديد، قبل أن يدرج مستقبل المدينة كأحد مفاصل الصراع التي تبحث عن حل، إذ يتضح من خلال مشاريع البناء التي تتم حول القدس وفي محيطها أنه يتم الإعداد لبناء حلقتين من

المستوطنات، إضافة إلى حلقة ثالثة يجري بناءها داخل أسوار المدينة عن طريق الاستيلاء على العقارات والأبنية والأماكن الدينية، كما واصلت إسرائيل بشكل أسرع من طائرة وزير الخارجية الأمريكي مصادرة الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وإقامة المستوطنات عليها، حيث أصبحت إسرائيل تمتلك أكثر من 60% من أراضي الضفة الغربية وتعمل على إقامة(14 ألف) وحدة سكنية جديدة للمستوطنين.

مكونات عملية لسلام:

1- مؤتمر السلام: الذي حددت دورته الأولى في مدريد تحت رعية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي1991/10/30 بحضور أطراف الصراع الأساسية، كما ستحضر أوروبا ممثلة برئاسة المجموعة الأوروبية، ومجلس تعاون دول الخليج، ومجلس التعاون المغاربي والأمم المتحدة كمراقبين، والمؤتمر لا يستطيع اتخاذ قرارات ولا يمكن الاجتماع مرة ثانية إلا بموافقة جماعية من كافة أعضائه مما يعطي إسرائيل حق الفيتو على انعقاده.

2- المفاوضات الثنائية: وتم التفاوض فيها حول الأرض والحقوق والاعتراف والأمن بين سوريا وإسرائيل، ولبنان وإسرائيل، والأردن وإسرائيل والفلسطينيين، ويتم التفاوض مع الفلسطينيين من خلال وفد فلسطيني، أردني مشترك، لكن التفاوض يتم على مساري أحدهما فلسطيني والأخر أردني، وبالنسبة للفلسطينيين يتم التفاوض على مرحلتين تستهدف الأولى الوصول إلى ترتيبات حكومة ذاتية انتقالية للفلسطينيين بعد سنة من بداية المفاوضات تبدأ بعدها الفترة الانتقالية التي تنتقل فيها السلطة كاملة للشعب الفلسطيني، وتستمر هذه الفترة خمس سنوات وتبدأ في بداية السنة الثالثة منها المفاوضات الثنائية حول الوضع الدائم للسلام الفلسطيني الإسرائيلي للشعب الفلسطيني.

3- المفاوضات متعددة الأطراف: وهي المفاوضات (الإقليمية) التي تحضرها أطراف الصراع العربية والإسرائيلية شاملة معظم الدول العربية (دعيت الدول العربية كافة ماعدا العراق والسودان والصومال وجيبوتي) وتحضرها كذلك الدول الأوروبية الغربية وكندا والصين واليابان بالإضافة إلى الراعيين الأمريكي والسوفيتي وسوف يعقد الاجتماع

الأول لهذه المفاوضات في موسكو يومي 28 و29 يناير 1992، حيث سيقتصر على مناقشة الإجراءات التنظيمية لهذه المفاوضات.

ويلاحظ هنا أن المحادثات المتعددة الأطراف هي ابتكار للعودة إلى صيغة قريبة من صيغة المؤتمر الدولي (أي تسمح لعدد كبير من الدول المهمة في المنطقة بالمشاركة في عملية السلام ولكن جدول أعمال هذه المفاوضات يقتصر على "السلام ومتطلباته" دون الأرض والسيادة والأمن والحقوق وبذلك فهو يشمل العلاقات الاقتصادية الجديدة والماء والتنمية والرقابة على التسلح والبيئة واللاجئين).

وقد أقنعت أمريكا إسرائيل بأهمية المفاوضات متعددة الأطراف من منطلق أن إسرائيل ستعطي الأرض والحقوق في الثنائيات وسوف تحصل على فوائد السلام في "المتعددة" وأقنعت الأوروبيين بان "المتعددة" هي فرصة هامة اشتراكهم في عملية السلام وفي تقرير مستقبل منطقة الشرق الأوسط، كما ترى الولايات المتحدة بأن "المتعددة" ستزيل الأسباب الأخرى لعدم الاستقرار أي تلك الأسباب غير المتعلقة مباشرة بالاحتلال والسيادة والحقوق وهي الفقر والتسلح واللاجئين ونقص المياه .... الخ.

المحور الثالث: اتفاقية أوسلو:

اتفاقية أو معاهدة أوسلو هو اتفاق سلام وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن، الولايات الأمريكية المتحدة في 13 سبتمبر أيلول 1993، وتضمنت (17 مادة) وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرية التي أفرزت هذا الاتفاق وجاء الاتفاق بعد مفاوضات بدأت في العام 1991 فيما عرف بمؤتمر مدريد.

تعتبر اتفاقية أوسلو التي تم توقيعها في 13 سبتمبر أيلول 1991، أول اتفاقية رسمية مباشرة بين إسرائيل ممثلة بوزير خارجيتها آنذاك شمعون بيريز، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة بأمين سر اللجنة التنفيذية محمود عباس، ورغم أن التفاوض بشأن الاتفاقية تم في أوسلو إلا أن التوقيع تم في واشنطن بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون.

وتنص الاتفاقية على إقامة سلطة ذاتية انتقالية فلسطينية (أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية) ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة

لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، وتتلخص اتفاقية إعلان المبادئ في إجراء مفاوضات للانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وغزة على مرحلتين:

المرحلة الأولى الإعدادية:

تبدأ في 1993/10/13 وتنتهي بعد ستة أشهر، وفيها تجري مفاوضات تفصيلية على محورين[1]:

أولاً_ الانسحاب الإسرائيلي من غزة وأريحا، وينتهي هذا الانسحاب في غضون شهرين ويجري انتقال سلمي للسلطة من الحكم العسكري والإدارة المدينة الإسرائيلية إلى ممثلين فلسطينيين تتم تسميتهم لحين إجراء انتخابات المجلس الفلسطيني:

أ_ لن يكون الأمن الخارجي والعلاقات الخارجية والمستوطنات من مهام السلطة الفلسطينية في المناطق التي سينسحب الجيش الإسرائيلي منها.

ب_ أما بالنسبة للأمن الداخلي فسيكون من مهام قوة شرطة فلسطينية يتم تشكليها من فلسطيني الداخل والخارج مع وجود لجنة للتعاون الأمني المشترك.

ج_ كذلك يشكل صندوق طوارئ مهمته تلقي الدعم الاقتصادي الخارجي بطريقة مشتركة مع الجانب الإسرائيلي، ويحق للطرف الفلسطيني أن يسعى للحصول على هذا الدعم بطريقة منفصلة كذلك ولا يمانع الاتفاق في وجود دولي مؤقت للإشراف على المناطق التي سيتم الانسحاب منها.

د_ بعد التوقيع على هذه الاتفاقية تنسحب إسرائيل تدريجياً وينتهي في غضون أربعة أشهر (1994/4/13).

ثانياً_ تنص الوثيقة فيه على تشكيل سلطة حكم فلسطيني انتقالي في مجلس فلسطيني منتخب يمارس سلطات وصلاحيات في مجالات محددة ومتفق عليها لمدة خمس سنوات انتقالية:

[1] أنظر شبكة المعلومات الدولية على موقع منظمة التحرير الفلسطينية على الموقع www.nad.gov.ps/fact/agree1.htm1

أ_ تنص الوثيقة كذلك على أن لهذا المجلس حق الولاية على كل الضفة وغزة في مجالات الصحة والتربية والثقافة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة إضافة إلى الإشراف على القوة الفلسطينية الجديدة، ما عدا القضايا المتروكة لمفاوضات الحل النهائي مثل: القدس والمستوطنات، والمواقع العسكرية، والإسرائيليين المتواجدين في الأرض المحتلة.

ب_ بالنسبة لانتخابات المجلس التشريعي فتدعو وثيقة إعلان المبادئ إلى أن تتم تلك الانتخابات تحت إشراف دولي يتفق الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي عليه، وتتم هذه العملية في موعد أقصاه تسعة أشهر من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ الفعلي أي في 1994/7/13، وتفصيل الاتفاقية فيمن يحق لهم المشاركة في تلك الانتخابات خاصة من القدس، أما نظام الانتخاب وقواعد الحملة الانتخابية وتنظيمها إعلامياً وتركيبة المجلس وعدد أعضائه وحدود سلطاته التنفيذية والتشريعية فكلها أمور متروكة للمفاوضات الجانبية بين الطرفين.

ج_ تنص الوثيقة أن المجلس الفلسطيني بعد تسلمه صلاحياته يشكل بعض المؤسسات التي تخدم التنمية مثل سلطة كهرباء فلسطينية، وسلطة ميناء غزة وبنك تنمية فلسطيني، ومجلس تصدير، وسلطة بيئة فلسطينية، وسلطة أراض فلسطينية، وسلطة إدارة المياه الفلسطينية.

المرحلة الثانية الانتقالية: –

وتبدأ بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة وأريحا، وتستمر لمدة خمس سنوات تجري خلالها انتخابات عامة حرة مباشرة لاختيار أعضاء المجلس الفلسطيني الذي سيشرف على السلطة الفلسطينية الانتقالية، وعندما يتم ذلك تكون الشرطة الفلسطينية قد استلمت مسؤولياتها في المناطق التي تخرج منها القوات الإسرائيلية خاصة تلك المأهولة بالسكان.

كما تنص الوثيقة على تكوين لجنة فلسطينية إسرائيلية مشتركة للتنسيق وفض الخلافات، وأخرى للتحكيم في حال عجز اللجنة الأولى عن التوصل إلى حل الخلافات، وتحث الوثيقة على

ضرورة التعاون الإقليمي في المجال الاقتصادي من خلال مجموعات العمل في المفاوضات متعددة الأطراف.

وبالنسبة لمفاوضات الوضع النهائي فقد نصت الوثيقة على البدء في تلك المرحلة بعد انقضاء ما لا يزيد عن ثلاث سنوات والتي تهدف لبحث القضايا العالقة مثل: القدس، والمستوطنات، واللاجئين، والترتيبات الأمنية، والحدود، إضافة إلى التعاون مع الجيران وما يجده الطرفان من قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك، كل ذلك سيتم بحثه استناداً إلى قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338.

المحور الرابع: معاهدة وادي عربة:

كان توقيع اتفاقية الحكم الذاتي، مؤشراً لبداية مسلسل السلام العربي الإسرائيلي في حلول فردية، رغم أن اللقاءات والاتفاقيات والمباحثات، بين أطراف عربية وإسرائيلية ، كانت قبل ذلك بكثير خصوصاً الأردن الذي كان يرتبط مع إسرائيل بذكريات حميدة، من عهد الملك عبد الله جد الملك حسين والذي وافق على إجراء مباحثات سلام مع إسرائيل، كما أن إسرائيل تعتبر الأردن جاراً صديقاً يكمل أحدهما الآخر، بل ويصفها بعض الإسرائيليين أنها حليف طبيعي لإسرائيل، لهما أعداء مشتركون، ومصالح مشتركة، وأنهما كيانان أخوان نشأ معاً (أمنون، 1994: 123_124)، وهكذا بعد توقيع اتفاق الحكم الذاتي، لم تجد الأردن غضاضة في توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، على غرار معاهدة كامب ديفيد، بين مصر وإسرائيل، وكانت البداية الرسمية عندما بدأ المفاوضون الأردنيون والإسرائيليون عقد اجتماعات مهدت لاتفاق واشنطن الذي وقعه الملك حسين ورئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين، في 25 مايو 1994 والمتعلق بإنهاء الحرب بين البلدين، وفتح الحدود بينهما في منطقة إيلات، وفي أكتوبر 1994 قام رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق رابين، ووزير خارجيته شيمون بيريز بزيارة عمان، وتوقيع اتفاقية سلام بالأحرف الأولى بين البلدين في 17 أكتوبر 1994 (صقر وآخرون، 1994: 30) وتم التوقيع عليها بشكل نهائي في احتفال بوادي عربة، في 26 أكتوبر 1994، وكانت نصوص الاتفاق في ثلاثين مادة تنص مادتها الرابعة: منع أي عمل عسكري عربي من خلال الجبهة الأردنية الشرقية ومحاربة كل التيارات والتنظيمات التي تهدد أمن البلدين (ناجي، 1995: 158_ 161).

لقد شكلت اتفاقية السلام الأردنية – الإسرائيلية خرقاً فاضحاً لسير المفاوضات الجماعية بداية من امتناعها عن المشاركة في اجتماعات مكتب مقاطعة إسرائيل بحجة انتهاء هذه المقاطعة، وانتهاءاً بإضعاف موقف المفاوض السوري بدلاً من دعمه ،(ناجي، 1995: 161) ومروراً بالدور السلبي الذي تتبناه الأردن، تجاه المشاكل الفلسطينية الإسرائيلية أو معاناة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، والسماح لنفسها بتأجير جزء من أراضيها، يظل خاضعاً للقوانين والإدارة الإسرائيلية، وكانت هذه المعاهدة أقرب إلى تحالف اقتصادي، وأمني، منها إلى أي اتفاقية أو معاهدة سلام (أسماعيل، 1995: 9).

المحور الخامس: المفاوضات السورية – الإسرائيلية:

بدأت المفاوضات السورية – الإسرائيلية منذ مؤتمر مدريد 1991، وكان متوقعاً لها التقدم السريع لكنها لم تتقدم لمواقف إسرائيل غير الواضحة من عدد من النقاط، وكانت أهم محاور المفاوضات هي مراحل الانسحاب، ومفهوم السلام والتطبيع، والإجراءات الأمنية اللاحقة وكما نعلم فإن سوريا كانت أهم دول الرفض ودول جبهة الصمود والتصدي للعدو، ونجدها الآن تسير في طريق التسويات السلمية، رغم محاولاتها أن تكون قوية، واضحة الأهداف أثناء مباحثاتها مع إسرائيل، التي بدأت تأخذ طابع الجدية، بعد توقيع اتفاق الحكم الذاتي غزة أريحا وكان الشرط السوري الأساسي هو الانسحاب الإسرائيلي الكامل من هضبة الجولان وجنوب لبنان قبل الحديث عن طبيعة السلام، وكان تناول التفاصيل الدقيقة لمراحل السلام، وتحديد مكانتها الإقليمية في المنطقة، خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والتي كانت تعتمد عليه كثيراً في خلق تكافؤ استراتيجي مع إسرائيل وفقدت بذلك الكثير من أوراق الضغط (أيمن، 1994: 131_ 223).

ورغم أن المسار السوري الإسرائيلي أصعب المسارات السلمية العربية الإسرائيلية وإنها اشترطت الانسحاب الكامل على كل الجبهات وإقامة سلام شامل، قبل أي تطبيع، وربطت تقدم مسارها السلمي مع إسرائيل، مع تقدم باقي المسارات بما فيها اللبناني، ورفضها لأي مباحثات سرية منذ البداية مع إسرائيل، إلا أن كل ذلك لا يشكل شيئاً هاماً ولا دوراً مميزاً لسوريا، التي كانت إحدى دعائم الأمن القومي العربي.

وقد استمرت المفاوضات السورية – الإسرائيلية حتى تم لقاء بين رئيس الأركان في البلدين في واشنطن 1994/12/22، وتم توضيح قضايا أساسية لمفهوم السلام، وإجراءات الانسحاب، والإجراءات الأمنية، والتي كانت أكثر أهمية خلال هذه المرحلة، خصوصاً أن إسرائيل ترى أن صفقة السلام تظل مفتوحة بدون ورقة سورية، ولهذا طلبت من الولايات المتحدة القيام بدور أكبر في الضغط على سوريا والتركيز على نقطة التوازن والتي تدور حول ترتيبات أمنية حدودية، وتقوم على تجريد كامل مرتفعات الجولان من السلاح، وإقامة محطات إنذار مبكر، وتجريد المناطق الحدودية بعمق أكبر من الأراضي السورية (السيد، 1995: 219_223) وما تشكله هذه الإجراءات من تهديد للأمن السوري، والأمن القومي العربي بصفة عامة، ومازالت المفاوضات مستمرة حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، دون الوصول إلى معاهدة سلام بين الطرفين، حيث بدأت الجولة الثانية للمفاوضات السورية – الإسرائيلية على مستوى رؤساء الأركان يوم 1995/6/27 والتي تركز على القضايا العسكرية الأمنية، والتي تتصف بثبات الموقف السوري إلى حد ما، وتعنت الموقف الإسرائيلي حتى الآن.

وبعد مقتل رابين رئيس وزراء إسرائيل السابق في 1995/11/4 بدأت سوريا في اتصالات سريعة خشية توقف عملية السلام وحرمانها من عودة الجولان إليها بدون حرب طالما الجميع اعترف بإسرائيل وطبع العلاقات معها، وها هي الآن وبعد مؤتمر أنابوليس والتدخل التركي كوسيط في عملية السلام يبدو أن هناك بوادر لفتح باب المفاوضات من جديد بين الجانبان.

المحور السادس: المفاوضات اللبنانية – الإسرائيلية:

كثيراً ما يطلق على المفاوضات والمسار اللبناني – الإسرائيلي، (السهل الممتنع)، لأن إسرائيل تعلن باستمرار بحق لبنان في أراضيه، وعودة السلطة اللبنانية إليها، وفي الوقت نفسه تضع شروطاً، كربط ذلك بالوجود السوري وحزب الله، ومصير الموالين لها، على أن كل الدلائل تشير إلى أن الاتفاقية مع لبنان، ستكون بعد توقيع اتفاقيات السلام مع سوريا، وكانت إسرائيل خلال المفاوضات اللبنانية – الإسرائيلية ، تضغط ليوافق لبنان على إنشاء لجنة أمنية بخصوص أمن الحدود، على أن يتحمل لبنان مسؤولية حفظ الأمن على طول هذه الحدود، وأما لبنان فيرى أن انسحاب جميع القوات الإسرائيلية من كافة الأراضي اللبنانية، شرط أولى قبل عقد معاهدة

سلام، وفي الوقت نفسه عدم تدخل إسرائيل بأي شكل في الشؤون الداخلية للبنان، خصوصاً القضايا الأمنية ، وبعد ذلك يمكن البحث في القضايا الأمنية بين البلدين[1].

إن التواجد الفلسطيني في لبنان، والذي يتجاوز 300 ألف فلسطيني يشكل تخوفاً للبنان، وفي الوقت نفسه تكرار العدوان الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية بحجة أو بدون حجة جعل الموقف اللبناني أكثر حساسية تجاه مباحثات السلام، ولهذا فالرئيس اللبناني يعلن باستمرار بأن لبنان سيكون آخر دولة عربية توقع اتفاقية سلام مع إسرائيل.

وتعتبر الجبهة اللبنانية الوحيدة التي تقوم فيها عمليات ضد العدو بصورة مستمرة، حيث شهد عام 1993 مقتل أكثر من 25 عسكرياً إسرائيلياً في الجنوب اللبناني، وعدد من الموالين لإسرائيل، مما يدل على فاعلية المقاومة، سواء كانت من عناصر حزب الله، أو فتح الانتفاضة، كما استشهد أكثر من 249 مناضلاً بعد الاتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني في سبتمبر 1993 في عمليات عسكرية إسرائيل بشكل أو بآخر[1] وسيشكل توقيع معاهدة السلام بين لبنان وإسرائيل عائقاً أمام أي عمليات عسكرية ضد العدو، وبالتالي سيكون عائقاً في سبيل تحقيق الأمن القومي العربي، الذي لن يتحقق على المدى البعيد، إلا بإذكاء روح الكفاح والجهاد، والعداء ضد العدو الحقيقي لهذه الأمة، ولهذا فقد تمكن الشعب اللبناني من إسقاط المعاهدة الإسرائيلية – اللبنانية، التي وقعت في 17 مايو 1983، والتي فرضت تحت ظروف قاسية ، ولكن بعد أن وقع أ، كاد أن يوقع أغلب دول المواجهة معاهدات سلام مع إسرائيل ، فكيف سيكون الموقف اللبناني ؟ إن شروطه السابقة واضحة، منذ أن دعي في عام 1988 لتحديد موقفه من الدعوة إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط، حيث وافق بشروط على أساس أنه دولة معينة بالنزاع العربي الإسرائيلي، ويوجد على أرضه عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين، وأن أرضه غير قابلة للنقاش في المؤتمر.

لقد كان لبنان يصر على أن تكون المباحثات العربية – الإسرائيلية طرفين فقط، عربي وإسرائيلي، ويرفض المباحثات الثنائية للسلام مع إسرائيل وهو يخشى دائماً أن المباحثات ستصل

---

[1] التقرير الاستراتيجي العربي 1993، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، ص 94-95.

[1] المرجع السابق، ص102-103.

إلى كل السلام لإسرائيل وبعض الأرض للعرب طالما انطلق العرب من مبدأ الأرض مقابل السلام.

ونتساءل ما الذي يمنع عودة الأمة واحدة في التعاطي مع مصير القضية المشتركة، أو مواجهة قضية المصير المشترك، أو على الأقل ما الذي يمنع العرب من توحيد مواقفهم وآرائهم، مما يطرح على طاولة مؤتمرات السلام، بما يضمن سلامة القضية القومية، وبالتالي المصير المشترك (الحص،1993: 28_37) بدلاً من المصالحة مع العدو المشترك، دون ثمن أو بديل وقد حققت المقاومة الوطنية اللبنانية إنجازها المهم، عندما نجحت في إجبار القوات الإسرائيلية على الانسحاب من جنوب لبنان، محققة بذلك أبرز الانتصارات العربية في هذا المجال.

وبالرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقم (1559 _ 2004) والذي كرر فيه مجلس الأمن دعمه للبنان ودعوته لجميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان إلا أن الجانب الإسرائيلي لا يزال يراوغ ويأبى الخروج من الأراضي اللبنانية المحتلة (في مزارع شبعا) بل أن الجيش الإسرائيلي زاد من تصعيد الموقف حين توغل في الأراضي اللبنانية في محاولة منه لتتبع مليشيات حزب الله وتوريطه في حرب خاسرة (حرب تموز 2006) كل هذا التصعيد لا يمكن أن ينتهي دون تفهم كلا الجانبان أنه لا تسوية لهذا النزاع خارج طاولة المفاوضات والاحتكام إلى العقل فماذا فعلت الحرب وماذا فعلت التقنية المتطورة لإسرائيل في حربها الأخيرة في مواجهة مليشيات مسلحة بأسلحة بسيطة؟ لا شيء سوي الخسارة، والحل واضح أمام الطرفين والمتمثل في المفاوضات المباشرة.

المحور السابع: مؤتمر أنابوليس:

وهو مؤتمر السلام في الشرق الأوسط الذي عقد في نوفمبر 2007، في الولايات المتحدة الأمريكية بولاية مريلاند، داخل أروقة الكلية البحرية بمشاركة كلاً من رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس والعديد من زعماء العالم والذي استمر لمدة يوم واحد.

وفي هذا المؤتمر سعت الولايات المتحدة للمساعدة في التوصل إلى اتفاقية سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين والعمل على إحياء خارطة الطريق، ففي الثلاثين من أبريل عام 2003 قدمت

الولايات المتحدة رسمياً خطة التسوية السياسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إلى الأطراف المعنية، وأكدت أن الخطة مطروحة للتطبيق وليس التفاوض بمعنى أن على الأطراف المعنية، وتحديداً الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، أن يوافقا على الخطة أولاً حتى يمكن بدء آلية تطبيقها، وتنتهي عام 2005 بقيام دولة فلسطينية مستقلة.

وقد أعلنت الحكومة الفلسطينية بقيادة محمود عباس (أبو مازن) موافقتها غير المشروطة على الخطة، بينما ماطلت الحكومة الإسرائيلية ورفضت إعطاء واشنطن موافقة غير مشروطة، بل أشاعت بأن لديها مائة تعديل على الخريطة ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار أولاً قبل الموافقة، وقد عادت حكومة شارون بعد ذلك لتختزل هذه التعديلات في 14 تعديلاً جوهرياً، على رأسها ضرورة إقرار الحكومة الفلسطينية أولاً بإسقاط حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل، وأن تكون مسئولية متابعة كل ما يتعلق بالجوانب السياسية والأمنية مقصورة على الولايات المتحدة ويمكن للأطراف الثلاثة الأخرى المشاركة في صياغة الخطة والتي يفترض أن يكون لها دور في التنفيذ، أن تشارك في ما عدا ذلك، وتحديداً في القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

وتتكون خطة خريطة الطريق من ثلاث مراحل:

الأولى: تغلب عليها اعتبارات إتمام الإصلاحات في السلطة الوطنية الفلسطينية، عبر وضع مسودة دستور وتعيين رئيس للوزراء بصلاحيات كاملة، ويتم فيها تجميد كافة الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقوم الحكومة الإسرائيلية باتخاذ مجموعة من الخطوات لتخفيف وطأة الضغوط على الشعب الفلسطيني، وفيها تعود القوات الإسرائيلية إلى الأوضاع التي كانت عليها قبل اندلاع الانتفاضة في 28 سبتمبر من عام 2000 وحسب الخطة تنتهي هذه المرحلة في مايو من عام 2003، وبالتالي فقد انتهت هذه المرحلة بعد إعلان الخريطة بشهر واحد، فقد كان مقرراً أن تعلن قبل ذلك، وتحديداً في منتصف العام الماضي ومن ثم فالعمل ينبغي أن يتسارع من أجل الانتهاء من هذه المرحلة حتى يمكن البدء في المرحلة الثانية التي تستمر على مدار النصف الثاني من العام الحالي.

وتتعلق المرحلة الثانية: بمواصلة الإصلاح في هياكل السلطة الوطنية الفلسطينية وإعادة استئناف المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف، ووضع دستور الدولة الفلسطينية وتتضمن هذه المرحلة

عقد مؤتمر دولي تشارك فيه اللجنة الرباعية التي وضعت الخطة بهدف دعم الاقتصاد الفلسطيني وإطلاق عملية تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة، وتنتهي هذه المرحلة بإعلان دولة فلسطينية بحدود مؤقتة.

أما المرحلة الثالثة والأخيرة: فتستمر على مدار العامين 2004 و 2005 ويعقد خلال هذه المرحلة مؤتمر دولي ثان بمشاركة اللجنة الرباعية، للمصادقة على كل الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها بشان قضايا الدولة الفلسطينية، ويتم خلال هذه الفترة التوصل إلى اتفاق حول كل قضايا الوضع النهائي من قدس ومستوطنات وحدود ولاجئين ، وقيام دولة فلسطينية مستقلة بحدود نهائية على الأراضي التي احتلت في حرب يونيو 1967، وتم النص صراحة على أن الدولة ستعلن بالتراضي ، حيث سيتم الاتفاق على كل القضايا الخلافية عبر التفاوض ، وإقامة دولة فلسطينية قبل نهاية الفترة الرئاسية للرئيس الأمريكي جورج بوش وبالرغم من أن الطرف الفلسطيني آمل أن يتمخض المؤتمر عن إعلان مبادئ مشترك مع الإسرائيليين بشأن القضايا الرئيسية، وأن يسفر عن جدول زمني لإقامة دولتهم إلا أن هذا لم يحدث.

ولقد نتج عن هذا المؤتمر بيان مشترك تلاه الرئيس بوش والذي عبر فيه عن أمله فر رؤية دولتين فلسطينية وأخرى إسرائيلية تعيشان جنباً إلى جنب، قبل نهاية فترته الرئاسية، وفي هذا البيان تم التعرض إلى النقاط التالية:

1- توافق الدول المجتمعة في هذا المؤتمر على إطلاق المفاوضات الثنائية فوراً وبحسن نية، من أجل التوصل إلى معاهدة سلام تحل جميع القضايا العالقة بما في ذلك كافة القضايا الجوهرية دون استثناء، كما نصت على ذلك اتفاقيات سابقة.

2- إننا نوافق على الدخول في مفاوضات مكثفة ومستمرة ومتواصلة، ونتعهد ببذل كل جهد مستطاع من أجل التوصل إلى اتفاق قبل نهاية 2008.

3- لتحقيق هذا الغرض ستجتمع لجنة توجيه بقيادة مشتركة من قبل رئيس وفد كل طرف من الطرفين وبصورة مستمرة كما هو متفق عليه، وسوف تضع هذه اللجنة خطة عمل مشتركة، وتشرف على عمل طواقم المفاوضات لمعالجة كافة القضايا، على أن يرأسها ممثل رفيع المستوى من كل طرف.

4- الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت، سيواصلان لقاءاتهما على أساس مرة كل أسبوعين، لمتابعة سير ومجرى المفاوضات، وبهدف تقديم كل مساعدة ممكنة لدفع تلك المفاوضات إلى الأمام.

ولقد اتفق الطرفان على مواصلة تنفيذ الالتزامات المترتبة على خريطة الطريق، إلى أن يتوصلا إلى معاهدة سلام، وستقوم الولايات المتحدة بالمراقبة والحكم فيما يتعلق بوفاء كلا الجانبان بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق، وما لم يتفق الطرفان على غير ذلك، فإن تطبيق معاهدة السلام المستقبلية سوف يكون خاضعاً لتطبيق خريطة الطريق كما تقضي بذلك الولايات المتحدة.

بناءً على ما سبق يمكن تقديم نظرة موضوعية تتضمن بعض الملاحظات من ايجابيات وسلبيات حول ما توصلت اليه كل اتفاقية حول النزاع العربي الاسرائيلي ابتداءً من اتفاقية كامب ديفيد 1978 ومروراً بمؤتمر مدريد 1991 الذي دشن ما يسمى بعملية السلام في الشرق الأوسط بمشاركة كل الدول العربية المعنية مباشرة بالصراع، ومروراً بما يسمى بالمفاوضات على الوضع النهائي ما بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية إلى مؤتمر أنابوليس.

أولاً: تقييم اتفاقية كامب ديفيد:

لقد كانت مفاوضات كامب ديفيد 1978 ولا زالت مثاراً للجدل والخلاف، فهناك من يرى أنها كانت مفاوضات ناجحة وإيجابية لمصر، وهناك من ينظر إليها على أن نتائجها كانت سلبية، وفي الواقع فإن هذه المفاوضات كان لها إيجابياتها وسلبياتها، وسوف نعرض أهم الإيجابيات والسلبيات كما يلي:

الإيجابيات: -

1- إن أهم الإيجابيات التي ترتبت على مفاوضات كامب ديفيد 1978 كان يتمثل في استرداد مصر لسيناء كاملة، كما أن هذه المفاوضات نقلت مصر من حالة الحرب والاستعداد للحرب إلى حالة الاستقرار والتنمية، فلقد أخرجت هذه المفاوضات مصر من نطاق الحرب مع إسرائيل.

2- إن هذه الاتفاقية أقرت بمبدأ الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة فبالرجوع لمقدمة الاتفاقية نجد أنها تضمنت أن أساس التسوية بين إسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الأمن رقم(242) والذي ينص على انسحاب إسرائيل من أراضي احتلتها عام 1967، كما أنها تحدثت عن الضفة الغربية وغزة كمناطق لتطبيق الحكم الذاتي الكامل (كونت، 1994: 425).

3- إن مفاوضات كامب ديفيد 1978 تعتبر بداية لتحريك القضية العربية على كافة الجبهات والمحاور، فاتفاقيات كامب ديفيد 1978 رسمت الطريق لأي مفاوضات عربية إسرائيلية لاحقة، كما كانت الاتفاقيات أول مفاوضات عربية إسرائيلية يتم فيها تعهد إسرائيل حول القضية الفلسطينية رغم التحفظات على ما ورد في نصوصها.

السلبيات: -

1- من أهم السلبيات التي ترتبت على اتفاقيات كامب ديفيد 1978 عزل مصر عن الأمة العربية، فبعد التوقيع على الاتفاقيات حدثت المقاطعة العربية لمصر، ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس، وحدث توتر كبير في العلاقات المصرية العربية ، وفقدت مصر مكانتها كقائدة للعالم العربي، واستمر الحال هكذا حتى جاء الرئيس محمد حسني مبارك وبدأ يعمل على عودة العلاقات المصرية مع الدول العربية إلى ما كانت عليه دون التراجع عن أي بند من بنود اتفاقيات كامب ديفيد 1978، ورجعت مصر إلى مكانتها القديمة بين الدول العربية كقائدة لهم.

2- إن اتفاقيات كامب ديفيد 1978 فرضت قيوداً من شأنها المساس بالسيادة المصرية فوق أراض مصرية احتلتها إسرائيل بالقوة، فقد حددت الاتفاقيات القوات المسلحة المصرية بفرقة داخل منطقة تبعد خمسين كيلو متراً شرق خليج السويس وقناة السويس ،بينما تحددت القوات الإسرائيلية بأربع كتائب مشاة داخل فلسطين في حدود ثلاث كيلومترات فقد شرق الحدود الدولية، كما تحددت الاتفاقية تمركز قوات الأمم المتحدة في سيناء، وأنه لا يتم إبعادها ما لم يوافق مجلس الأمن بإجماع أصوات الأعضاء الدائمين

إي إذا عارض أحدهم هذا الإبعاد تبقى القوات حتى ولو طالبت مصر بانسحابها (كونت، 1994: 425-436).

3- كما أن الاتفاقيات أقرت بحق المرور الحر للسفن الإسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس وفي مضائق تيران وخليج العقبة، واعتبار هذه الممرات البحرية ممرات مائية دولية، وبذلك تسقط الصفة العربية التاريخية عنها، رغم رفض كل من الأردن والسعودية، اللتين تطلان على خليج العقبة، لمضمون هذه الاتفاقية (حسين، 1990: 103).

4- إن الاتفاقيات لم تتطرق إلى موضوع القدس، وبقيت هذه المسألة دون حل، ويتضح هذا في الرسائل التي تبادلتها مصر والولايات المتحدة الأمريكية من جهة وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية (مهنا وخلدون، د. ت: 151).

ثانياً: تقييم مؤتمر مدريد 1991:

لقد دخلت الأطراف العربية المعنية بمفاوضات التسوية في مدريد وفق صيغة تنطلق من رؤية قائمة على ثقة نسبية في وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها تجاه التوصل إلى تسوية سياسية عادلة للصراع مع إسرائيل، وفي نفس الوقت التمسك التام بعدم تقديم تنازلات جوهرية لإسرائيل على أي مسار من مسارات التسوية الثنائية وذلك من خلال الحرص على التنسيق الكامل وسيادة الشفافية بين وفود التفاوض العربية وإحياء آلية اجتماعات دول الطوق أو المواجهة.

وقد استمر ذلك التنسيق وتلك الشفافية حتى خروج الجانب الفلسطيني على هذه الأسس عبر قبول الدخول في مفاوضات سرية في أوسلو وبالتالي بدأت عملية التسوية وفق مرجعية ميزان القوى أي وفق الرؤية الإسرائيلية.

وانتهى التنسيق العربي بصورة عملية الذي كان يحاول دون انفراد إسرائيل بكل طرف عربي على حدة وبالتالي جاء اتفاق أسلو حصيلة لهذا الواقع، ويمكن رصد بعض الملاحظات ذات الصلة بمسار التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي في ضوء المعطيات سالفة البيان ببعض الملاحظات: -

أولاً: إنه في خضم الانشغال الدولي والإقليمي بتداعيات حرب الخليج الثانية في مطلع عام 1991 جاء التحرك الأمريكي لعقد مؤتمر في مدريد لبدء آلية تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي في ظل حرص أمريكي على وضع أسس محددة للمؤتمر على نحو يقود إلى صيغة المفاوضات الثنائية المباشرة دون مرجعية مستقرة الأمر الذي يجعل من ميزان القوة وقيود البيئتين الدولية والإقليمية المرجعية الأساسية للمفاوضات.

وانسجاماً مع هذا الهدف الأمريكي جرى إبعاد الأمم المتحدة ومن ثم مرجعية الشرعية الدولية عن الأسس المحددة لمسار المفاوضات، ومعنى ذلك بروز مأزق المفاوضات الفلسطينية مع إسرائيل ناجم عن عدم وجود مبدأ أساسي واحد يترجم المفاوضات إلى حيز التنفيذ أو تقوم المفاوضات على أساسه مثل الانسحاب أو عدم احتلال أراضي الغير بالقوة أو حق تقرير المصير أو غيره.

وفي ظل غياب المبدأ أو المبادئ الأساسية الموجهة للمفاوضات فإن ما يحكم عملية المفاوضات هو ميزان القوة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي أي قدرة إسرائيل على الإملاء والمحاولات الفلسطينية اليائسة للحد من هذه القدرة باستمالة الولايات المتحدة للموقف الفلسطيني (بشارة، 1998: 12).

ثانياً: جاءت صيغة مساري التفاوض الثنائي والإقليمي متعدد الأطراف لتحدث المزيد من التشرذم في المواقف العربية وتفتح الطريق أمام إسرائيل للتلاعب بالمسارات المختلفة على النحو الذي قاد إلى صيغة أوسلو والمعاهدة الأردنية الإسرائيلية.

وهنا لابد من التأكيد على حقيقة مهمة وهي أن الولايات المتحدة قد طرحت فكرة مساري التفاوض في محاولة لإسقاط المقاطعة العربية لإسرائيل وبدء آلية تطبيع العلاقات والدخول في مشروعات للتعاون بين إسرائيل ودول عربية أخرى دون الارتباط بما يجري على صعيد المسار الثنائي المباشر.

ثالثاً: تقييم اتفاقية أوسلو:

لابد من الدخول في سرد إيجابيات وسلبيات تقييم اتفاق أوسلو الذي تم التوصل إليه في الثالث عشر من سبتمبر عام 1993، من العودة إلى ظروف هذا الاتفاق وما تأثيره على كل الأطراف، ويمكن حصر إيجابيات وسلبيات اتفاق أوسلو عند الجانب الفلسطيني في الآتي (الدسوقي، 1993: 102): -

أولاً: الإيجابيات:

1- يمثل اتفاق أوسلو أول اعتراف بحقوق معينة للشعب الفلسطيني، وبعض هذه الحقوق حرمان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم أنفسهم بأنفسهم.

2- عودة قيادة منظمة التحرير ورئيسها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة وإقامة سلطة حكم ذاتي تدير الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية لفلسطينيين الأراضي المحتلة العام 1967.

3- اعتراف دول العالم بالسلطة الفلسطينية وأصبح الرئيس عرفات ووزرائه يستقبلون في جميع البلدان كممثلين شرعيين ومعتمدين لفلسطين.

ثانياً: السلبيات:

1- تعرضت القدس لأخطر حملة تهويد واسعة بهدف تنفيذ مشروع (القدس الكبرى) شملت زيادة عدد المستوطنين.

2- أقرت حكومة شارون والكنيست قانوناً يمنع عودة اللاجئين إلى الحدود عام 1948.

3- سيطرة إسرائيل على كافة أراضي الضفة الغربية عملياً بعد انتفاضة الأقصى.

4- بناء (الجدار الفاصل) بارتفاع يتجاوز 10 أمتار وبطول إجمالي 167 كيلو متراً قد يصل إلى 270كم، كخطوة لمحاصرة أراضي السلطة وخنقها.

5- نزعت إسرائيل الشرعية عن مقاومة الاحتلال ووصمت الفلسطينيين بالإرهابيين.

رابعاً: تقييم اتفاقية وادي عربة: –

لقد جاءت عملية التسوية الأردنية الصهيونية بعد يوم واحد من توقيع اتفاق أوسلو، وكانت نتيجة ظروف عربية سيئة اختل فيها التوازن بين قوة الأمة العربية وقوة إسرائيل، نتيجة حرب الخليج الثانية، وما ترتب عليها من اضطرار الدول العربية للذهاب إلى مدريد، ثم ما حدث من تصرف منفرد من منظمة التحرير بتوقيع اتفاق أسلو، الذي استند بدوره إلى انفراد الرئيس المصري الراحل أنور السادات بتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل.

وقد سبق عملية التوقيع تركيز كبير على إبراز النتائج الكبرى التي ستترتب على إبرام المعاهدة، والتي لا تتوقف عند حد إلغاء حالة الحرب بين البلدين، بل تتعدى ذلك إلى أن المنطقة ستشهد حالة من الازدهار والنهوض الاقتصادي، وأن الدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية ستساهم في مساندة ودعم عمليات وخطط الازدهار المرجوة وستدخل المنطقة تدريجياً في حالة من السلام بعد إنهاء الحرب مع جميع الأطراف، والسير في طريق إيجاد تسوية دائمة للقضية الفلسطينية بالاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية (صقر وآخرون، 1994: 35).

ويمكننا اعتبار أن معظم بنود هذه الاتفاقية جاءت مجحفة ضد الجانب الأردني، فقد نصت المعاهدة على أن الهدف منها هو تحقيق سلام عادل بين البلدين استناداً إلى قراري مجلس الأمن 242 و338 ضمن حدود آمنة ومعترف بها، ولتحقيق السلام المنشود ينبغي كما جاء في الديباجة تخطي الحواجز النفسية بين الشعبين الأردني والإسرائيلي.

خامساً: تقييم المفاوضات السورية الإسرائيلية:

بالرغم من عشرات جولات التفاوض المباشرة والوساطات العلنية والمخفية لم يتوصل الجانبان الإسرائيلي والسوري إلى اتفاقية سلام بينهما على مدى أكثر من عقد، فالعقدة في جميع هذه المحاولات والمفاوضات كانت دائماً في حجم الانسحاب

الإسرائيلي من مرتفعات الجولان التي احتلتها إسرائيل خلال حرب حزيران 1967 وضمتها بشكل رسمي عام 1981، دون اعتراف دولي بهذا الإجراء.

ولعل الإنجاز الوحيد الذي استطاعت سورية تحقيقه في كل هذه الجولات السابقة الحصول على ما تسميه "وديعة رابين" التي تقول سورية أنها تتضمن تعهداً إسرائيلياً بالانسحاب إلى خط ا لرابع من حزيران من عام 1967 أي قبل اندلاع حرب 1967.

ودأبت إسرائيل على تقديم هكذا تعهد بحجة أنه كان عرضاً افتراضياً من قبل رئيس وزراء إسرائيل حينذاك اسحق رابين لوزير الخارجية الأمريكية الأسبق وران كريستوفر بصيغة ماذا تقدم سورية لإسرائيل مقابل الانسحاب من الجولان.

سادساً: تقييم المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية:

عانى لبنان حربا أهلية أنهكته لـ 15 عاماً، كما صاحب هذه الحرب التي بدأت عام 1975 حتى 1990 عدة اجتياحات وعمليات عسكرية إسرائيلية للأراضي اللبنانية في فترات متقطعة، واعتمد مجلس الأمن أكثر من 76 قراراً دعت إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية وبسط السلطة اللبنانية على كامل أراضي البلاد، ووقف العنف وحماية المدنيين واحترام السيادة اللبنانية وغيرها.

ومن أهم قرارات مجلس الأمن بشأن الصراع اللبناني الإسرائيلي قرار رقم 425 القاضي بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية، وقد صدر هذا القرار عقب اجتياح إسرائيل لبنان عام 1978، واحتلالها من الجنوب اللبناني فيما عرف بعملية الليطاني.

كما أنشأ مجلس الأمن في العام نفسه وبموجب القرار 426 المتعلق بآلية تنفيذ القرار 425 قوة دولية (اليونيفيل) في جنوب لبنان لتشرف على الانسحاب الإسرائيلي، وتساعد الحكومة اللبنانية في بسط سلطتها في المنطقة، وجددت مهمة اليونيفيل باستمرار كل ستة أو ثلاثة أشهر، وكان التجديد الأخير من خلال قرار مجلس الأمن رقم 1655 للعام 2005.

ومما زاد من تعتر مسيرة السلام بين الطرفين دخول إسرائيل الحرب ضد حزب الله في عام 2006 وتوغلها داخل الأراضي اللبنانية بحجة مطاردة ميليشيات حزب الله، وبعد خسارة القوات الإسرائيلية لهذه الحرب لم يكن هناك أي مبادرة من أي طرف دولي أو عربي لتدليل الصعاب بين الطرفين ودفع عملية السلام إلى الأمام، ومن الواضح لدينا أن المسار اللبناني الإسرائيلي هو من أصعب المسارات في عملية التفاوض بسبب تعنت الطرفين واستخدامهما للقوة بدلاً من اللجوء إلى طاولة المفاوضات لحل النزاع القائم بينهما.

سابعاً: تقييم مؤتمر أنابوليس:

تكثر الاجتهادات السياسية حول مؤتمر(السلام)الذي انعقد في أنابوليس الأميركية، وحول طبيعته وأهدافه الرئيسية، وإذا ما كان سيفضي إلى نتيجة قابلة للتحقيق، ومن المفترض أن يركز المؤتمر على العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية وصولاً إلى حل الدولتين وما عدا ذلك فإنه غير محدد، وسط أجواء من الشك والغموض.

هذا ما يطرح مجموعة ملاحظات:

1- عنوان المؤتمر غير محدد، فهو وإن حمل مسمى مؤتمر السلام للشرق الأوسط إلا أنه لا يشمل النظر في كل مشكلات المنطقة الشرق أوسطية، الأمر الذي يخفض من سقف الطموحات والتوقعات ليجعلها تقتصر على مخططات أميركية لسحب اعتراف عربي مجاني بإسرائيل ولإنقاذ واشنطن من وحول العراق، السمة المميزة لهذا المؤتمر هي (الضبابية) المطلقة التي لا تسمح لأي كان بأن يتوقع أي إيجابية منه، أو أن ينتظر نتائج ولو متواضعة له، فالأجواء ملبدة بالغيوم، والرؤية متعذرة والدلائل لا تبشر بالخير ، والنيات الإسرائيلية – الأميركية تدفع للإحباط.

2-المؤتمر ليس (مؤتمر دولياً) لأن صلاحياته ليست ملزمة للأطراف المشاركين، ولأن الجهة التي تترأسه ليست الأمم المتحدة بل هي الإدارة الأميركية الحالية، كل ذلك يفقد المؤتمر صفقته الدولية الجامعة والإلزامية. [1]

3- في الواقع يذهب العرب إلى واشنطن مع ذيول شروخ الانقسام والضياع وتعدد المرجعيات والشرعيات، لذا واجهت هذه الدول التي حضرت المؤتمر الأمر بكثير من الارتباك والتردد، وسينظر إلى مشاركة هذه الدول أو أكثرها بأنها خطوة مهمة على طريق الاعتراف بإسرائيل، وهي خطوة تمهد لإقامة علاقات دبلوماسية تمهيداً للتطبيع وما يزيد من صعوبة الأمور إدراك هذه الدول المسؤولية التي ستتحملها تجاه حركات وديناميات سياسية ستتهمها دون شك بقبول التطبيع في العلاقات دون وجود أي مسوغ سياسي ودون تحقيق أي مكسب لمصلحة الفلسطينيين وقضيتهم.

4-الموقف الإسرائيلي من المؤتمر عام وضبابي فإسرائيل ذاهبة إلى المؤتمر وهي مطمئنة إلى أنها لن تخسر شيئاً وحتى وإن لم يحقق أي شيء، فرئيس الحكومة الإسرائيلية أيهود أولمرت هو أضعف رؤساء الحكومات في إسرائيل منذ انعقاد مؤتمر مدريد وحتى اليوم، وهو غير قادر على تقديم أي التزامات.

5-الموقف الفلسطيني محرج إذ أن المؤتمر ينعقد في ظل ظروف صعبة جداً في فلسطين، فالوضع الانقسامي بين حماس والسلطة أو بين غزة والضفة الغربية يؤكد فقدان الفلسطينيين لنقطة الثقل أو المركز السياسي التي تؤهلهم أن يكونوا طرفاً مؤهلاً للتفاوض من موقع تمثيله للشعب الواحد، ومن موقع الباحث عن تسوية سياسية عادلة تؤمن له حقوقه المشروعة في الأرض وفي إقامة دولة ذات سيادة، كما لا يمكن للرئيس عباس الإقبال على اتخاذ قرارات حاسمة في ظل الانقسام الحاصل على المستوى السياسي أو المستوى الأيديولوجي أو على مستوى الرؤية المستقبلية للسلام.

[1]- قرارات وبيانات مجلس الأمن والجمعية العامة، عبر موقع الأمم المتحدة www.un.org.

الخاتمة:

إن المتتبع لعملية التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي يلاحظ أنه في جميع مراحل هذه التسوية أن الجامعة العربية لم تكن مدعوة للقيام بأي دور مرغوب في قيامها به بل أن إبعادها يعد مسألة مقصودة ومستهدفة، كما يلاحظ أن الحلول الجزئية هي الأصل في قيام هذه التسويات السياسية وليست الحلول الشاملة لمختلف جوانب الصراع وأبعاده وقضاياه كما يلاحظ أن، كل تلك التسويات تقوم على موازين القوى فقط وليس على توازن المصالح إلى جانب توازن القوى أي أنها قائمة على حق القوة وليس على قوة الحق.

إن هذه الاتفاقيات وما سيتلوها من اتفاقيات أخرى ستعفي إسرائيل من تخصيص نسبة كبيرة من ناتجها القومي للإنفاق الدفاعي وتوجيه هذه الإمكانيات الضخمة من أجل زيادة الاستثمارات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى تحويل الكيان الإسرائيلي إلى مركز إقليمي في المنطقة وإعطاء الدول العربية دور محيط المنطقة.

إن من يتأمل عملية التسوية السياسية الجارية حالياً من خلال دراسة وتحليل نصوص ومضامين اتفاقية كامب ديفيد وأسلو ووادي عربة ومبادرة خارطة الطريق ومؤتمر أنابوليس سوف يستخلص عدة نتائج يمكن رصد أبرزها فيما يلي:

أولاً: غياب مرجعية واضحة ومحددة ومتفق عليها لعملية التفاوض.

ثانياً: عدم وجود سقف زمني محدد للتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع العربي الإسرائيلي.

ثالثاً: الإصرار الإسرائيلي على تطبيع العلاقات قبل الوفاء بالالتزامات.

رابعاً: التسوية السياسية الحالية قائمة على الحلول الجزئية.

خامساً: التسوية لصالح إسرائيل أكثر من العرب.

التوصيات:

أولاً: يجب ترجمة العداء لإسرائيل الى مواقف صريحة، منها على سبيل المثال طرد السفراء الإسرائيليين من الدول العربية.

ثانياً: فلسطين هي المتراس المتقدم للأمة ولذلك يجب دعمها على كافة الأصعدة.

ثالثاً: أستخدم سلاح النفط ومقاطعة الشركات الاجنبية.

رابعاً: اتخاذ موقف واضح وصريح من جامعة الدول العربية أنه لا سلام ولا استقرار في ظل هذا العبث الاسرائيلي بكل القوانين الدولية والانسانية.

المراجع:

1_ ميثاق الأمم المتحدة، منشورات الأمم المتحدة، المادة الثالثة.

2_ التقرير الاستراتيجي العربي 1993، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية.

3_ قرارات وبيانات وتقارير مجلس الآمن والجمعية العامة عبر موقع الأمم المتحدة www.un.ory.

4_ خليل حسين، المفاوضات العربية الإسرائيلية، بيروت: بيسان للنشر، 1994م، ص33

5 _ صادق العظم، زيارة السادات وبؤس السلام، بيروت: دار الطليعة، 1990، ص15-16.

6_ عبد العظيم رمضان، العلاقات المصرية الإسرائيلية، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1992، ص 80.

7_ محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد، السعودية، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، 1985، ص91.

8_ أمنون لين م. ت. ف والأردن بين الاتفاقين، مجلة دراسات فلسطينية، بيروت عدد 20، 1994، ص 123-124.

9 _ محمد صقر وآخرون، المعاهدة الأردنية الإسرائيلية (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط 1994) ص 30.

10 _ أحمد ناجي، الاتفاقية الأردنية – الإسرائيلية رؤى وإشكاليات مختلفة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة عدد 119، يناير 1995، ص 158-161.

11_ محمد زكريا إسماعيل، النظام العربي والنظام الشرق أوسطي، مجلة المستقبل العربي، عدد 196، يونيو 1995، ص9.

12 _ أيمن السيد عبد الوهاب، المسار السوري الإسرائيلي، اختلاف الأولويات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 118، أكتوبر 1994، ص131-223.

13 _ أيمن السيد عبد الوهاب، المسار السوري الإسرائيلي ومعوقات الصفقة الكاملة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 120، أبريل 1995، ص 219-223.

14_ التقرير الاستراتيجي العربي 1993، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، ص 94-95.

15_ سليم الحص، لبنان وسلام المنطقة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد 173، يوليو 1993، ص 28-37.

16_ أنظر شبكة المعلومات الدولية على موقع منظمة التحرير الفلسطينية على الموقع www.nad.gov.ps/fact/agree1.htm1

17_ وليام كونت، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1994.

18_ محمد نصر مهنا وخلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة غريب، بدون تاريخ.

19_ محمد صقر وآخرون، المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1994.

20_ عدنان السيد حسين، عصر التسوية سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية، (بيروت، دار النفائس، 1990).

21_ مراد الدسوقي، إعلان المبادئ (غزة – اريحا) الفرص والمخاطر على الصعيد الأمني، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، موسوعة الأهرام، القاهرة، 1993.

22_ عزمي بشارة، حول يوم الرابع من أيار 1998 جريدة، لندن، 8 أغسطس 1998، ص 12، أنظر شبكة المعلومات الدولية على الموقع www.alhya.com .